

الحلقة (٢٤)

باب ((صفة الصلاة))

ومعنا فيه الحديث الأول في الباب والحديث له زيادات وروايات نقرأها جميعاً فبعضها تبين لبعض، فالحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قُمتَ إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثُمَّ استقبل القبلة فكبر، ثُمَّ اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثُمَّ اركع حتى تطمئن راکعاً، ثُمَّ ارفع حتى تعتدل قائماً، ثُمَّ اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثُمَّ ارفع حتى تطمئن جالساً، ثُمَّ اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثُمَّ افعل ذلك في صلاتك كُلَّهَا" أخرجه السبعة، واللفظ للبخاري، ولا بن ماجة بإسناد مُسلم: "حتى تطمئن قائماً"، ومثله في حديث رفاعة بن رافع عند أحمد وابن حبان: "حتى تطمئن قائماً" ولأحمد: "فأقم صلبك حتى ترجع العظام" وللنسائي وأبو داود من حديث رافع "إنها لن تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى، ثم يكبر الله تعالى ويحمده ويثني عليه" وفيها: "فإن كان معك قرآن فاقراء، وإلا فاحمد الله وكبره وهله" ولأبي داود: "ثم اقرأ بأَم الكتاب وبما شاء الله" ولا بن حبان "ثم بما شئت".

الحديث كما ذكر الحافظ ابن حجر أخرجه السبعة وقال أن اللفظ في البخاري، ثم جاء بزيادات أخرى لعل مردها والله أعلم إلى ما تقدم ذكره في رواية البخاري. وتقدم معنا منهج ابن حجر إذا قال أخرجه السبعة بأنه يعني بهم الإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة وهم البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، فهذه هي الكتب السبعة والمراد إذا قال أخرجه السبعة: فالإمام أحمد مع أصحاب الكتب الستة، جاء في بعض روايات الحديث ما يُبين بعض الألفاظ المتقدمة، كما في رواية ابن ماجة، وكذلك ما جاء عند أحمد وابن حبان في قوله صلى الله عليه وسلم (حتى تطمئن قائماً) هي مثل قوله صلى الله عليه وسلم (تعتدل قائماً). وجاء أيضاً كذلك في رواية أبي داود قال (ثم اقرأ بأَم الكتاب وبما شاء الله)، قال: (اقرأ بأَم الكتاب) لعلها مُفسرة ومُبينة لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية البخاري (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) وسنبين هذا إن شاء الله.

بالنسبة لألفاظ الحديث ورواياته:

أما الألفاظ الواردة وأول هذه الألفاظ قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا قمت إلى الصلاة) ومعنى إذا قمت إلى الصلاة أي أردت القيام للصلاة، فليس معنى ذلك الدخول للصلاة، إنما إذا أردت أن تُصلي، فلا بُد أن تأتي بهذا كما بين النبي صلى الله عليه وسلم. قوله صلى الله عليه وسلم: (فأسبغ الوضوء): إسباغ الوضوء هو إكماله وإتمامه، فمعنى أسبغ الوضوء أي: أكمل الوضوء وأتمّه على الصفة التي بينها النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الأعضاء الواجب

غسلها في الوضوء، من الوجه ومن اليدين، ومن مسح الرأس، ومن غسل الرجلين، فيأتي بها تامة،
أسبغ الوضوء: أكمله، ولا يترك من ذلك شيء، لا عضو ولا جزء من العضو الواجب غسله.
فلذلك يُنتبه إلى هذا.

قال صلى الله عليه وسلم: (ثم استقبل القبلة) تقدم معنا المراد بذلك، وسُميت القبلة قبلة لأن الناس
يستقبلونها، القبلة هنا المراد بها الكعبة، في أي مكان كان من الأرض يستقبل جهة القبلة، وتقدم
معنا الواجب على من شاهدها استقبال عينها وعلى من لم يشاهد عينها أن يستقبل جهتها.

قال صلى الله عليه وسلم: (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) ولعل هذا المذكور ما تيسر معك من
القرآن هو ما جاء مفسراً في رواية أبي داود (اقرأ بأم الكتاب) وهي الفاتحة أم الكتاب هي فاتحة
الكتاب، وكونها ما تيسر من القرآن لأنها أيسر السور حفظاً، في الغالب أن الإنسان أو المسلم لا
يحفظ شيئاً من كتاب الله قبلها فهي أيسر ذلك، وخصوصاً إذا علم المسلم أنها ركن من أركان الصلاة،
فلذلك يهتم بها قبل كل شيء ويُعلم بها الجاهل قبل كل شيء.

سميت بالفاتحة لكونها افتتح بها الكتاب أي المصحف، وسميت بأم القرآن لأنها اشتملت على جميع
مقاصد القرآن، فكل مقاصد القرآن موجودة فيها، فهي مشتملة على التوحيد بأنواعه الثلاثة، وعلى
الرسالة وعلى اليوم الآخر وعلى طرق الرسل ومخالفهم وجميع ما يتعلق بأصول الشرائع كذلك موجودة
في هذه السورة، ولذلك تسمى بأم القرآن، وتسمى بالسبع المثاني كما صح ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم، وقد خصها الله سبحانه وتعالى بالذكر في قوله تعالى: **{وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ}**.

فذكر العلماء أن العطف هنا من عطف العام على الخاص، فسميت لاشتمالها على هذه الأمور جميعاً،
يعني كل معاني أو مقاصد القرآن موجودة في الفاتحة من التوحيد ومن الرسالة واليوم وطرق الرسل
ومخالف الرسل، فهي إذاً محتوية لمعاني القرآن فسميت بأم القرآن.

من الألفاظ الواردة: قوله صلى الله عليه وسلم (راكعاً) الركوع هو حني الظهر حتى تمس اليدين
الركبتين، وكمال الركوع حتى يستوي الرأس بالظهر هذا كماله، أن يكون رأسه مساوياً لظهره، لأن
البعض يُلحظ بأن ركوعه يشبهه بالإيماء أحياناً، مع أنه ليس من أصحاب الأعذار، ولكن لو كان
معذوراً صح ذلك منه، لكن ذلك يتنبه ويُنبه من يرى منه مثل ذلك.

قوله صلى الله عليه وسلم: (حتى تطمئن راکعاً) جاء بيان ذلك في بعض الروايات (حتى تطمئن
مفاصلك وتسترخي) يعني كل مفصل أخذ وضعه، ومثله كذلك (حتى تستوي جالساً) وكذلك (حتى
تعتدل قائماً) كل عضو أخذ مكانه وعاد إليه.

في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (فأقم صُلبك حتى ترجع العظام) المراد بالصلب هنا الظهر، وجاء
ذلك في قوله تعالى: **{يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ}** ومعنى الصلب الظهر، ومعنى أقم صُلبك:

أرفعه، وهذا ما تقدم معنا في رواية البخاري، حتى تعتدل قائماً، إذاً الاعتدال هو بإقامة الصُّلب كما جاء في الروايات الأخرى.

من الأحكام المستنبطة من هذا الحديث:

أولاً: هذا الحديث حديث عظيم جليل فيه بيان صفة الصلاة، وكيف يُصلي المسلم.

وهذا الحديث له قصة وقصته: أن رجلاً من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين واسمه خلاد بن رافع دخل المسجد فصلى صلاة غير مُجزئة، والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليه، أي كان لا يُقيم ركوعها وسجودها ولا يطمئن في صلاته، فهذه غير مجزئة فلا بُد من الاطمئنان، لا بُد من الاعتدال، لا بُد من مراعاة الأركان كل رُكن على ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم، لما فرغ الرجل من صلاته جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فسلم عليه فردّ عليه السلام، صلى الله عليه وسلم ردّ على هذا الرجل السلام، ثم قال له **(ارجع فصلّ فإنك لم تُصلّ)** فعاد الرجل فصلى على نفس الصورة السابقة لا يعرف غيرها، ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه فردّ عليه السلام، وأمره أن يعود فيصلي مرة أخرى أو ثالثاً، تكرر ذلك من الرجل ثلاثاً والنبي صلى الله عليه وسلم في كل مرة يُعيده ليُصلي، فالرجل عندما رأى هذا طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يُعلمه، يقول فوالله لا أحسن غير هذا، ما يعرف غير هذه الصفة، فبين له النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء في هذا الحديث، وهذا الحديث وهذه الصفة هذا يُسمى حديث **((المُسيء صلاته))** لأن هذا الرجل كان مُسيئاً في صلاته، فالنبي صلى الله عليه وسلم أرشده بعد أن كرر.

ولعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا التكرار أراد من الرجل أن يطلب التعلم، لأنه ربما لو علّمه النبي صلى الله عليه وسلم من غير طلبٍ منه، لا يُلقي لها بالاً كما لو كان أتى بطلب منه.

فالرجل طلب "علمني فوالله لا أحسن غير هذا" فلذلك لما جاء بطلبٍ جاء مستحضراً لقلبه مع بدنه ليسمع ويدرك ويحفظ ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم ليُطبق ذلك بعد، وكان هذا تشريعاً للأمة، وإن كان لرجل بعينه لكنه للأمة كذلك.

ثانياً: من الأحكام المستنبطة من هذا الحديث: وجوب إسباغ الوضوء، فلا بد من إسباغ الوضوء على الأعضاء، وقد جاء الوعيد لمن ترك بقعة في رجله لم يصلها الماء، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: **(ويلٌ للأعقاب من النار)** وذكر الأعقاب لأنها هي الغالب التي قد يتساهل فيها البعض، وإلا هي كغيرها من الأعضاء، يجب على من يُريد الصلاة أن يسبغ الوضوء، يُعمم الماء على جميع الأعضاء الواجب غسلها ولا يترك من ذلك شيئاً البتّة.

ثالثاً: أيضاً من الأحكام المستنبطة من هذا الحديث: وجوب استقبال القبلة، ولا يُجزئ غير ذلك إذا علم جهتها، أو غلب على ظنه ذلك، أو تحرى فصلى معتقداً ذلك، ومعنى ذلك ما عدا ذلك أنه لا بُد أن يتأكد وأن يُعيد، فلا يجزئ لو صلى لغير القبلة إلا إذا كان لا يعرف جهة القبلة وتحرى أو سأل ثم

أُجيب له أو أخبر أن الجهة هنا فكانت خطأ وصلّى، أو هو بحث ما وجد أحدا يسأله فاجتهد بما يجده من علامات تدله على جهة القبلة فاجتهد فأخطأ فصلّى إلى غير القبلة، صلاته صحيحة لأن هذا ما يُمكن فعله، والله سبحانه وتعالى يقول **{ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ }** ، هذه نصوص عامّة، وهذا هو الذي يستطيع فعله، اجتهد وتحري ولكن ما وصل إلّا إلى هذا فصلّى فصلاته صحيحة، إذاً نقول أن استقبال القبلة واجب على من علم جهتها، هذا من كان بعيداً عن الكعبة، أما من كان معاًيناً لها فلا بُد أن يستقبل عين الكعبة، ولعله تقدم معنا هذا في حديث سابق.

رابعاً: من الأحكام المستنبطة من قول النبي صلى الله عليه وسلم (اقرأ ما تيسر) نقول وجوب قراءة القرآن في الصلاة، والمراد بالقرآن هنا الفاتحة.

قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة، فلا تصح الصلاة لمن لم يقرأها، لقول النبي صلى الله عليه وسلم **(لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)** وهذا النفي ليس نفي كمال كما يعتقد البعض، بل هو نفي للوجود، إذاً لا صلاة بدون فاتحة الكتاب يعني كأنها لم توجد أصلاً، لا توجد بدون فاتحة، **(لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)** فإذاً النفي ليس نفياً للكمال كما يكون في أشياء أخرى، أما في هذه فهي نفي للوجود، أي أنها غير موجودة بهذه الصورة إذا لم يكن قرأ فيها بفاتحة الكتاب.

لأن الأصل فيما نُفي أن يكون نفي لوجوده، فإن تعذر فهو نفي لصحته، ونفي الصحة نفي للوجود الشرعي في الواقع، فإن لم يُمكن صار النفي نفياً للكمال، هذا هو ترتيب النفي، وعلى هذا فمن ادعى أن النفي في هذا الحديث نفي كمال مع إمكان نفي الصحة فقلوه مردود.

لأن الأصل في المنفي عدم وجوده، فإن كان غير موجود شرعاً فهو نفي للصحة، وإن كان موجوداً قدرّاً فهو نفي للوجود، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **(لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)**.

وصح كذلك عنه صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مُسلم من حديث أبي هريرة: **(كُلُّ صلاة لا يُقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج) أي فاسدة.**

وصح كذلك عنه صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(لا تُجزئ صلاة لا يُقرأ فيها بأم القرآن)** وكل هذه النصوص صريحة في تعيين قراءة الفاتحة، وعلى هذا فيُقال هي رُكن في الصلاة.

ثم هل هي رُكن في كل ركعة؟

نقول هي ركن في الصلاة، فيترتب على هذا أيضاً إذا كانت ركن في الصلاة هل يكفي أن تقرأ مرة واحدة في ركعة واحدة أم أنها في كل ركعة؟

العلماء في هذا على قولين:

القول الأول: أنه يجزئ أن تُقرأ فاتحة الكتاب في أول ركعة أو في أي ركعة من الصلاة، فإذا قرأ بفاتحة

الكتاب، صدق عليه أنه صلى قارئاً بفاتحة الكتاب، فقد قرأها في صلاته، فإذا يقولون هو موافق للأحاديث **(لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)** إذاً هذا قرأ، كذلك **(كل صلاة لا يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خُذاج)** وهذا قرأ، فيقولون هذا العمل موافق للنصوص، هذا فيما قاله البعض، وقد ذكر أن هذا رواية عن الإمام مالك، ولكن لعل الروايات الأخرى في مذهب الإمام مالك هي غير هذه.

القسم الثاني من العلماء: قال لا بُد من قراءة الفاتحة في كل ركعة، **وهذا القول هو الصحيح** لماذا؟

للأدلة التي وردت في هذا، من هذه الأدلة هذا الحديث الذي معنا.

الدليل الأول: فالنبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء في صلاته، وصف له الصلاة في الركعة الواحدة، ثم قال افعل ذلك في صلاتك كلها، فالنبي صلى الله عليه وسلم مما ذكر لذلك الرجل قراءة الفاتحة (ما تيسر معك من القرآن) والروايات الأخرى فسرت هذا بأنها قراءة الفاتحة أو (أم الكتاب) فدل ذلك على أنها واجبة وأنها لا تصح الصلاة بدونها، ونقول واجبة هنا ليس المقارنة بين الركن والواجب، بل هي ركن من أركان الصلاة وإنما نقول بالوجوب وجوب الفعل لا المراد بذلك ما يوازي الركن، فالركن في الصلاة غير الواجب، وله أحكام يختلف الركن فيها عن الواجب، وكما أن الركوع والسجود والقيام والقعود أركان في كل ركعة؛ كذلك الفاتحة ولا فرق بين ذلك، فالنبي صلى الله عليه وسلم عندما بين للمسيء أنه يقرأ ما تيسر من القرآن، ثم بين له الركوع والسجود والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدة الثانية، حتى إذا فرغ من الركعة كاملة قال صلى الله عليه وسلم **"ثم افعل ذلك في صلاتك كلها"**، إذاً قراءة الفاتحة في الصلاة كلها، وهذا هو الشاهد هنا لنا في هذه المسألة.

الدليل الثاني: مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على قراءتها في كل ركعة، ولم يُحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه أدخل بها في ركعة من الركعات.

فيترجع عندنا إذاً أن قراءة الفاتحة ركن في كل ركعة من ركعات الصلاة ليس في ركعة واحدة فقط، بل في كل ركعة، **هذا هو القول الراجح في هذه المسألة.**

مسألة: هل هناك حالات تسقط فيها قراءة الفاتحة؟

الجواب: نعم تسقط عن مسبوق أدرك الإمام راعياً، أو أدركه قائماً فلما شرع في الفاتحة -لما شرع المأموم في الفاتحة ركع الإمام وخاف أن تفوته الركعة أو يفوته الركوع- فأدرك الإمام راعياً، إذاً هنا أيضاً كذلك تسقط عنه.

دليل ذلك حديث أبي بكرة رضي الله عنه وقد جاء إلى المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راعياً، فأسرع وركع قبل أن يصل إلى الصف ثم استمر في صلاته، فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته قال: أيكم الذي فعل هذا قال أبو بكرة أنا يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **(زادك الله حرصاً ولا تعد)** وهذا حديث صحيح أخرجه البخاري وغيره.

فلم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء الركعة التي أدرك ركوعها، ولم يدرك قراءة الفاتحة فيها، ولو كانت الركعة لأمره بإعادة الركعة، كما أمر المسيء بصلاته بإعادة الصلاة لعدم الإتيان بأركانها. ولأن القياس يقتضي ذلك، فإن قراءة الفاتحة ركن في قيام، وهذا المسبوق سقط عنه القيام لمتابعته إمامه، فلمّا سقط عنه المحل سقط عنه الحال، كما لو قطعت يد إنسان فإنه يسقط عنه غسلها في الوضوء لعدم وجود المحل.

مسألة ثانية في هذا وهي هل هي ركن أو واجب؟ وهل هي على الإمام والمأموم والمنفرد؟

أصح الأقوال وأرجحها وأجمعها: أنها ركن لا تصح الصلاة بدونها لا في حق الإمام ولا في حق المأموم ولا في حق المنفرد، ولا في الصلاة السرية ولا في الصلاة الجهرية، وهذا ما تدل عليه الأدلة بأنها واجبة على الكل، واجبة هنا أي أنها ركن.

وهناك أدلة تدل على مثل هذا، بأن قراءة الفاتحة ركن في كل ركعة حتى لو كانت الصلاة جهرية، نقول "لو كانت الصلاة جهرية" لأن البعض ربما فرق بين السرية والجهرية فجعل قراءة الإمام في الجهرية تكفي عن ذلك، لكن الذي يترجح والله أعلم: أنها ركن في حق المأموم أيضاً أن يقرأ بها.

أما مكان قراءتها: فيقرأ في سكتات إمامه، فإن لم يتمكن فيتم حتى لو كان الإمام يقرأ في السورة بعد الفاتحة، إنما يقرأ فلا بُد من الإتيان بها.

النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ذات يوم صلاة الفجر، فلما أنصرف قال **(لعلكم تقرأون خلف إمامكم)**، قالوا: نعم، قال: **(لا تفعلوا إلا بأَمِ الْقُرْآنِ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها)**، فإذا هنا النبي صلى الله عليه وسلم نهاهم عن القراءة بغير الفاتحة، أما بالفاتحة فأمرهم، فهذا الدليل **(لا تفعلوا إلا بأَمِ الْقُرْآنِ)** أي اقرؤوا فاتحة الكتاب أي اقرؤوا بأَمِ الْقُرْآنِ **(لا صلاة لمن لم يقرأ بها)**، فدل هذا على أنها ركن في كل ركعة في حق الإمام والمأموم والمنفرد، فلا بُد أن يقرأ بها تامة ولا يترك منها شيئاً.

ولعل البعض يفرق بين الجهرية والسرية في هذا، والقول الراجح والله أعلم أنها ركن في السرية وفي الجهرية.

وأما الأوقات التي يقرأ فيها المأموم في الجهرية هي في سكتات الإمام، إمّا قبل أن يبدأ الإمام في الجهر بقراءة الفاتحة، أو بعد قوله ولا الضالين وقول المأموم آمين، فحينئذٍ يقرأ، للإمام سكتات يرتد فيها نفسه فيقرأ المأموم في هذا، فإن تمكن فيها، وإن لم يتمكن فليتم قراءة الفاتحة حتى ولو شرع الإمام في قراءة السورة بعد الفاتحة.